



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٨)

الهويّة وقضاياها في الوعي العربي المعاصر

علي عباس مراد
علي الكنز
عوني فرسخ
محمود الذواذي
مشاري عبد الله النعيم
هاشم النحاس

عبد العزيز الدوري
عبد العزيز العاشوري
عز الدين عناية
عزيز حيدر
عفيف البوني
علي أسعد وطفة

حماد الله ولد سالم
ديبا حيدر
رزمة الجادرجي
سالم لبيض
سامر عكاش
عبد الرحمن منيف

أحمد بعلبكي
أحمد مفلح
باقر سلمان النجار
تيم نبلوك
جلال أمين
حسن الدين خان

تحرير وتقديم: رياض زكي قاسم

الفصل الرابع

إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة(*)

علي أسعد وطفة(**)

يعاني الإنسان العربي المعاصر أزمة هوية وانتماء تتصف بطابعي العمق والشمول. وتعود هذه الأزمة إلى وجود الإنسان العربي في ظل كيانات اجتماعية متعددة ومتعارضة، تبدأ بالقبيلة والطائفة حيناً، وتنتهي بالدين والقومية أحياناً. فالوطن العربي كما تعلن إحدى الدراسات العربية «كيان مركب معقد، تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنية، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر، ولا حدود السياسة مع حدود الأمة»^(١).

وبالتالي فإن تعددية الانتماء وتناقضاته تؤدي إلى حالة من الانشطار في الهوية الاجتماعية، وإلى حالة من التمزق الوجداني الداخلي عند الإنسان العربي الذي تتخاطفه، وفي الآن الواحد، مشاعر انتماء اجتماعية متعارضة ومتنافرة في مختلف المستويات والاتجاهات. إن تنامي مشاعر الانتماء الطائفي والقبلي أدى إلى ولادة موجة عارمة من

(*) في الأصل نُشر هذا البحث، في: المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨٢ (آب/أغسطس ٢٠٠٢)، ص ٩٦-١١٢.

(**) أستاذ علم الاجتماع التربوي، كلية التربية، جامعة الكويت.

(١) تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين «الكارثة أو الأمل»: التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، تحرير سعد الدين إبراهيم، مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي: التقرير النهائي (عمان: منتدى الفكر العربي؛ [الكويت]: الجمعية الكويتية لتقديم الطفولة العربية، ١٩٩١)، ص ٣٧.

مشاعر الولاء والتعصب بمستوياته المختلفة، فأغلب المجتمعات العربية تعيش تحت تأثير موجة من القيم التعصبية، والتمييز الطائفي والإقليمي والعشائري والعِرقي الذي ينخر عظام الوجود الثقافي في الحياة العربية المعاصرة. وفي غمرة هذا النمو الكبير لهذه الولاءات الضيقة بدأ الإنسان العربي المعاصر يتعرض لكل أشكال الاضطهاد والتمييز والتسلط، ويعاني مختلف ألوان التعصب والقهر، حيث بدأت قيم التسامح تسجل غياباً كاملاً وترك مكانها لقيم التعصب الطائفي حيناً، والعشائري أحياناً.

فإشكالية الهوية والانتماء تُطرح بين القضايا الساخنة في المجتمع العربي المعاصر. وتتداخل حدود هذه المسألة مع منظومة القضايا الفكرية والاجتماعية الحيوية في المجتمعات العربية. وتبدأ هذه الإشكالية بأسئلة قديمة متجددة حول أولوية الهوية والانتماء: هل نحن عرب أم مسلمون؟ هل نحن أبناء الوطن أم أبناء العشيرة؟ هل نحن أبناء الطائفة أم أبناء الدين؟ وعلى الرغم من البساطة التي تأخذها صيغة هذه الأسئلة، فإن الإجابة عنها بوضوح يمكن أن تؤسس لرؤية سوسيولوجية بالغة الأهمية والخصوصية في المجتمع، كما يمكنها أن تقدم صورة موضوعية لصورة الهوية التي يحتكم إليها الوجود الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية. ويتأسس على هذا أيضاً أن الصورة الواضحة لمعالم الهوية الاجتماعية يمكنها أن تلقي الضوء على جوانب أخرى مهمة في مستوى الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع العربي المعاصر.

أولاً: في مفهوم الانتماء

يمتلك مفهوم الانتماء طاقة علمية كاشفة في مستوى الحياة الاجتماعية برمتها، حيث تتعدى طاقته الكشفية هذه حدود السياسة والدين إلى مختلف التخوم الاجتماعية التي تحيط بالوجود الإنساني. يقول مجدي أبو زيد مؤكداً أهمية هذه القدرة الكشفية والتحليلية لمفهوم الانتماء: «يعد الانتماء محوراً مفصلياً يكشف الكثير عن الآلية النفسية التي تتحكم في علائقية المجتمع بأفراده، وما زال الكثيرون ينظرون إلى الانتماء على أنه يخص الجانب السياسي وتجلياته في حين أنه يتجذر في كافة الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية»^(٢).

فالانتماء يؤكد حضور مجموعة متكاملة من الأفكار والقيم والأعراف والتقاليد التي تغلغل في أعماق الفرد فيحيا بها وتحيا به، حتى تتحول إلى وجود غير محسوس،

(٢) مجدي أبو زيد، «قضية الانتماء وأسطورة بيوريدان»، (موقع إسلام أون لاين على الإنترنت)، ص ١.

كأنه الهواء يتنفسه وهو لا يراه^(٣). ويشكل الانتماء جذر الهوية الاجتماعية وعصب الكينونة الاجتماعية. فالانتماء هو إجابة عن سؤال الهوية في صيغة من نحن؟ والانتماء أيضاً هو صورة الوضعية التي يأخذها الإنسان إزاء جماعة أو عقيدة، كما أنه يشكل مجموعة الروابط التي تشد الفرد إلى جماعة أو عقيدة أو فلسفة معينة، وقد يأخذ صورة شبكة من المشاعر، ومنظومة من الأحاسيس التي تربط بين الفرد والمجتمع، وهذا بدوره يؤسس أيضاً لمجموعة من العلاقات الموضوعية التي تتجاوز حدود المشاعر إلى منظومة من الفعاليات والنشاطات التي يتبادلها الفرد مع موضوع انتمائه. فالفرد في القبيلة يشكل صورة مطابقة لصورتها، إذ يحمل روحها ويجسد معانيها ويستلهم عاداتها وتقاليدها، إنه صورة مصغرة لقبيلته بكل ما تنطوي عليه من معان ومشاعر وقيم وعادات. وهذا يعني أنه يطابقها ويعبر عنها، وتلك هي صورة الهوية لأن مفهوم الهوية يعني المطابقة بين شيئين في نسق وحدة واحدة.

ومع أن مفهوم الانتماء الاجتماعي يعاني التعقيد والغموض، فإنه يعدّ من أكثر المفاهيم تداولاً في الأدبيات السوسيولوجية والتربوية المعاصرة. ويميل الباحثون، في مجال علم الاجتماع التربوي، إلى تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفقاً لمعيارين أساسيين متكاملين هما: العامل الثقافي الذاتي الذي يأخذ صورة الولاء لجماعة معينة أو عقيدة محددة، ثم العامل الموضوعي الذي يتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد، أي الانتماء الفعلي للفرد أو الجماعة. فالولاء وهو الجانب الذاتي في مسألة الانتماء يعبر عن أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد وجماعة الانتماء، فالولاء حالة «دمج بين الذات الفردية في ذات أوسع منها، وأشمل، ليصبح الفرد بهذا الدمج جزءاً من أسرة أو من جماعة، أو من أمة، أو من الإنسانية جمعاء»^(٤).

قد ينتمي الفرد بالضرورة إلى قبيلة ولكنه لا يشعر بالولاء لها، وعلى خلاف ذلك فقد لا ينتمي المرء إلى قبيلة محددة ولكنه قد يكون قبلياً بمفاهيمه وتصورات. فالانتماء الفعلي يفرض نفسه ويتجاوز حدود وأبعاد العامل الذاتي، وذلك كله مع اعتبار إمكانية التطابق بين العنصرين. فقد يكون المرء عربياً ومؤمناً بعرويته، أو مسلماً مؤمناً بإسلامه في الآن الواحد، وهذه هي حالة التطابق بين الانتماء والولاء. وإذا كان الفصل بين هذين العاملين يعود إلى اعتبارات منهجية سوسيولوجية ضرورية، لتحليل ودراسة

(٣) عبد المنعم المشاط، «التعليم والتنمية السياسية»، مستقبل التربية العربية (القاهرة)، السنة ١، العدد ٢ (١٩٩٥)، ص ١٧.

(٤) زكي نجيب محمود، قيم من التراث (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٠)، ص ٣٩١.

الانتماء الاجتماعي للأفراد، فإن الباحثين يدركون بعمق مدى التأثير المتبادل القائم بين العاملين في تحديد هوية الانتماء الاجتماعي للفرد. فالانتماء هو «شعور الفرد بالارتباط بالجماعة وميله إلى تمثل أهدافها والفخر بحقيقة أن الفرد جزء منها، والإشارة الدائمة إلى الانتماء ولا سيما في لحظات الخطر»^(٥).

وفي هذا السياق يمكن التمييز أيضاً بين الانتماء وشعور الانتماء، فالانتماء هو حالة موضوعية يفرضها واقع الحال، كأن ينتمي الإنسان إلى قومية معينة كالقومية العربية، فمن يتكلم العربية ويعيش على أرض العرب هو عربي بالضرورة ولا يمكنه الخروج من دائرة هذه الهوية. أما شعور الانتماء فقد يتطابق مع البعد الموضوعي للانتماء وقد يخالفه أو يتناقض معه. فالعربي الذي يتكلم العربية ويعيش على أرض العرب قد تأخذه مشاعر الانتماء إلى العروبة حباً وافتداءً واقتداءً. وعلى خلاف ذلك قد تغيب لديه هذه المشاعر وتضعف لديه روابط العروبة وأحاسيسها فتحدث المفارقة بين واقع الانتماء ومشاعره.

وإذا كان الواقع الموضوعي يفرض على الإنسان مجموعة من الانتماءات فإن هذه الانتماءات تأخذ نسقاً متكامل فيه أو قد تتعارض. فنسق الانتماء يعني الوضعية التي يأخذها الإنسان إزاء وضعيات انتماءات متعددة، والتي تأخذ سلماً ترتسم على مدرجاته اتجاهات الانتماء المختلفة. فالإنسان محكوم بعدد من الانتماءات التي قد تتعارض أحياناً وتتناسق أحياناً أخرى. فالإنسان العربي اليوم تتخاطفه مجموعة من مشاعر الانتماء كالعروبة والإسلام والقبيلة والطائفة والوطن، وإزاء هذه التعددية قد يقع في صراع الهوية والانتماء، لأن بعض هذه الانتماءات يعارض بعضها الآخر كالتعارض بين انتماء القبيلة وانتماء الوطن. ومن هذه الزاوية يتحدث زكي نجيب محمود عن نسق الانتماء في صورة متكاملة تبدأ بالوطن وتنتهي بالإسلام، حيث يعلن بأنه مصري، عربي، مسلم، ثم لا يهمه بعد ذلك أن تضاف إلى هذه الأبعاد الثلاثة أبعاد أخرى كالانتماء الأفريقي وغيره^(٦). وتأسيساً على مفهوم نسق الانتماء لدى زكي نجيب محمود بين العروبة والإسلام «فالمصري مصيب إذا قال إنه ينتمي إلى العروبة وإلى الإسلام معاً (...). لأنه عربي بمعنى أنه يتجانس مع سائر العرب في نمط ثقافي واحد متعدد الجوانب والفروع. أما المصري المسلم فهو ينتمي إلى الأمة الإسلامية بجانب واحد وهو جانب

(٥) المشاط، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٦) زكي نجيب محمود، «فائق الحب والنوى»، الأهرام، ٢٦/١١/١٩٨٥.

العقيدة، وليس بالضرورة أن تكون بقية جوانب الحياة الثقافية مشتركة بين المصري والباكستاني والاندونيسي من المسلمين غير العرب»^(٧).

وانطلاقاً من هذه الإشكالية فإن درجة الشعور بالانتماء قد تأخذ مسارات متباينة حيث تتباين درجات شدتها بين شخص وآخر. وهذا يعني أنه يمكن تحديد سلم انتماء كل فرد وفقاً لأولوية انتماءاته. فقد يشعر الإنسان بعرويته أولاً ودينه ثانياً وقبيلته ثالثاً وطائفته رابعاً ووطنه في الدرجة الخامسة. وهنا يمكن القول بأن سلم الانتماء قد يتحدد ويتشكل في بوتقة من الظروف والفعاليات الإنسانية والاجتماعية التي تحدد للشخص انتماءاته ونسق أولويات المشاعر الخاصة بهويته. ومن هنا يمكن التمييز بين موضوعية الانتماء وصورته الذاتية التي تتعلق بمشاعر الانتماء الذاتية.

لقد شكلت قضية أولويات الانتماء واحدة من القضايا التي عالجهها زكي نجيب محمود بعمق واهتمام كبير حيث يرى أن نسق الانتماء لا يتكامل مع نسق الأهمية، حيث يقول «فربما كانت العقيدة الإسلامية من حيث الأهمية أهم جوانب حياتي، لكن انتمائي لأسرتي ولقريتي ولوطني وللعروبة وللإنسانية جمعاء يجيء فيه ترتيب الدرجات على أساس آخر غير أساس الأهمية، وقد يكون هذا الأساس هو المشاركة الوجدانية، فهذه المشاركة الوجدانية بيني وبين مسلم الصين أو روسيا، دون أن يغير هذا الموقف الوجداني من حقيقة كون إسلامي أهم جانب من جوانب حياتي»^(٨).

ثانياً: بين الهوية والانتماء

يتشاكل مفهوم الهوية والانتماء في تقاطعات عدة تُطرح منذ زمن بعيد على بساط البحث العلمي، إذ غالباً ما يستخدم أحدهما في مكان الآخر في الأدبيات الاجتماعية المعاصرة. وإذا كان كلٌّ من هذين المفهومين يطرح إشكالية بمفرده، فإن الإشكالية التي يطرحها التداخل بينهما تتجلى بقوة. يعلن كثيرون من المفكرين عن صعوبة في تعريف الهوية، وليس غريباً أن يعلن غوتلوب فريغه (Gottlob Frege) بأن الهوية مفهوم لا يقبل التعريف، وذلك لأن كل تعريف هو هوية بحد ذاته. فالهوية مفهوم أنطولوجي وجودي يمتلك خاصية سحرية تؤهله للظهور في مختلف المقولات المعرفية، وهو يتمتع بدرجة عالية من العمومية والتجريد تفوق مختلف المفاهيم الأخرى المجانسة والمقابلة له.

(٧) زكي نجيب محمود، في مفترق الطرق (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٥)، ص ٣٥٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

ومع ذلك كله وعلى الرغم من الغموض الذي يلف مفهوم الهوية ويحيط به يمتلك هذا المفهوم طاقة كشفية لفهم العالم بما يشتمل عليه من كينونات الأنا والآخر.

«لقد فرضت كلمة الهوية نفسها كمصطلح فلسفي يدل على ما به يكون الشيء نفسه»، وهذا يفيد أن معنى الهوية في الاصطلاح الفلسفي العربي قد استقر ليدل على ما به الشيء هو بوصفه وجوداً منفرداً متميزاً من غيره^(٩). وتستعمل كلمة هوية في الأدبيات المعاصرة لأداء معنى (Identity-identité) التي تعبر عن خاصية مطابقة الشيء لنفسه أو الاشتراك مع شيء آخر بالصفات والخصائص عيناها.

يعرّف المفكر الفرنسي أليكس ميكشيللي الهوية بأنها: منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها. فالهوية هي وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في الشعور بالاستمرارية والتمايز والديمومة والجهد المركزي. وهذا يعني أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز مما سواه ويشعر بوحدته الذاتية^(١٠). ومن أجل تحديد ظلال التمايز بين مفهومي الانتماء والهوية يمكن أن نسجل ثلاثة عناصر من عناصر التباين بينهما:

- يتميز مفهوم الهوية بطابع الشمولية، ويشكل الانتماء عنصراً من عناصر الهوية. فالهوية تتكون من شبكة من الانتماءات والمعايير كما وضّحنا في تعريف المفهوم.

- يأخذ مفهوم الهوية طابعاً سيكولوجياً وفلسفياً بالدرجة الأولى، حيث يوظف بشكل واسع في مجال الفلسفة، ويشكل مبدأ الهوية واحداً من أقدم المبادئ الفلسفية وقوامه أ = أ، أي أن الشيء هو نفسه. وعلى خلاف ذلك يأخذ مفهوم الانتماء طابعاً سوسولوجياً، ويوظف غالباً في مجال الأدب والسياسة وعلم الاجتماع.

- مفهوم الهوية مفهوم شامل يوظف للدلالة على ظواهر مادية غير إنسانية، بينما ينفرد مفهوم الانتماء بالدلالة على الظاهرة الإنسانية دون غيرها من الظواهر.

(٩) الموسوعة الفلسفية العربية، تحرير معن زيادة، ٣ مج في ٤ ج (بيروت: معهد الإنشاء العربي، ١٩٨٦ - ١٩٩٧)، مج ١: الاصطلاحات والمفاهيم، ص ٨٢١.

(١٠) أليكس ميكشيللي، الهوية، ترجمة علي وطفة (دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، ١٩٩٣)، ص ١٥ و١٢٩.

إن الهوية كيان يجمع بين انتماءات متكاملة وهوية المجتمع تمنح أفرادها مشاعر الأمن والاستقرار والطمأنينة. فالهوية القومية تمنح أبناء الأمة الشعور بالثقة والأمن والاستقرار. وفي الوقت الذي يكون فيه المجتمع متعددًا بانتماءات وفئات وجماعات عرقية أو دينية أو سياسية أو اجتماعية، يتوجب على السياسيين العمل على دمج هذه الانتماءات المتنوعة من أجل الوصول إلى هوية مشتركة تمثل مصالح الجماعة بانتماءاتها الطبيعية المختلفة. «فالهوية المشتركة أو محاولة تحقيق الاندماج الاجتماعي ليس بضرورة إزالة الانتماءات الفرعية بقدر ما تعني ضمان عدم تضارب بين الهوية المشتركة والهوية الفردية، بناءً على هذه المعادلة تصبح السلطة هي القادرة على منح الهوية المشتركة وذلك من خلال مؤسساتها المختلفة، وتصبح بذلك الهوية الفردية جزءاً من الهوية المشتركة»^(١١). وهذا يعني أن «التباين ضروري حتى يمكن للهوية أن تكون هي أول معنى للوجود، والتباين ضروري ومساهم في انفتاح الآخرين وتكاملهم»^(١٢). ولكن هذا التباين يحتاج إلى الروح الديمقراطية التي يمكنها أن تحقق التلاحم الوجودي بين مختلف التكوينات الاجتماعية الصغرى في ظل البناء القومي أو الوطني الكبير.

ثالثاً: في مفهومي القبيلة والطائفة

القبيلة تكوين اجتماعي يقوم على روابط الدم والقربة وروابط العادات والتقاليد المتوارثة، ويعد الانتماء القبلي وحدة التنظيم الأساسية في المجتمعات العربية التقليدية. وهي بالتعريف «جماعة تربط أعضاؤها صلات الدم والقربة ونمط الإنتاج والتوزيع، والاستهلاك، وأسلوب المعيشة، والقيم، ومعايير السلوك المشتركة وهيكل السلطة الداخلية»^(١٣).

أما الطائفة فهي تكوين اجتماعي ديني يقوم على نمط محدد للممارسة الدينية. إنها وجود اجتماعي يقوم على أساس الانتماء لدين أو مذهب أو ملة معينة. ويعرفها ناصيف نصار بأنها «جماعة من الناس يمارسون معتقداً دينياً بوسائل وطرق وفنون

(١١) انظر تعقيب علي الطزاح على بحث: سعد الدين إبراهيم، «التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي»، ورقة قدمت إلى: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة (مؤتمر)، الكتاب السنوي ٦ (الكويت): الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ١٩٨٨ - ١٩٨٩، ص ٥٣.

(١٢) أبحاث المؤتمر الإقليمي الأول للمجموعة الأوروبية العربية للبحوث الاجتماعية: ٢١ - ٢٤ نوفمبر ١٩٨١، القاهرة، تحرير مراد وهبة (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٧)، ص ٧٤.

(١٣) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٨٢.

معينة». إنها تجمع ديني، ولكنها تكتسب مع الوقت طابعاً اجتماعياً وسياسياً^(١٤). والدين حالة عقائدية تتميز بطابع الشمول. فالدين يشمل عدداً كبيراً من الطوائف الدينية. فالدين الإسلامي يشمل طوائف عديدة وهذا هو حال الدين المسيحي والأديان الأخرى.

وهنا يتوجب علينا أن نميز بدقة بين مفهوم الطائفة والطائفية كما بين القبيلة والقبلية. فالطائفة والقبيلة مفهومان يطابقان كينونة اجتماعية تتميز بحضورها الاجتماعي وتؤدي أدواراً ووظائف اجتماعية سابقة لتكوينات الدولة الحديثة. أما الطائفية فهي نزعة تعصبية تجعل الفرد يقدم ولاءه الكلي أو الجزئي للقيم والتصورات الطائفية، وكذلك هو الحال في ما يتعلق بمفهوم القبيلة، فالقبلية هي نزعة تعصبية أيضاً تتمثل في منظومة من القيم والمعايير التي تعبر عن ولاء الفرد لقبيلته في عصر الدولة الحديثة.

إذاً «علينا أن نفرق بين القبيلة والقبلية. في البداية إن أغلبنا قبلون في تفكيرنا ولكن ليس بالضرورة أن يكون أغلبنا من القبائل. القبيلة عقلية وسلوك طبعت مجتمعنا عبر آلاف السنين ولا تزال، وهي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرباة وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات المنغرس في وجدان الجماعة، وإن نزعتها نحو إثارة قبليتها هو تعبير عن هويتها»^(١٥).

وهنا يجب أن نميز بين مشروعية هذه الولاءات في سياقها الزمني. ففي الوقت الذي يكون فيه الولاء للقبيلة والطائفة مشروعاً في غياب الدولة الحديثة، ولا سيما في مراحل تاريخية سابقة لنشوء الدولة والمدينة، فإن هذا الولاء يفقد هذه المشروعية مع التكوينات المدنية الاجتماعية الحديثة، حيث تفقد التنظيمات الاجتماعية التقليدية دورها ووظيفتها وتتخلى عنها للدولة أو للمجتمع المدني. وهذا يعني أن الولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة في ظل المجتمع المدني يشكل حالة سافرة من التعصب الخالص الذي يفقد مبررات وجوده التاريخي. وتلك هي الحالة التي يجمع المفكرون على أنها حالة مدمرة للمجتمع ووحدته. والمهم في هذا السياق، كما يقول سعد الدين إبراهيم «المهم ألا يتحول الاعتزاز بالقبيلة إلى قبلية، والاعتزاز بالطائفة إلى طائفية»^(١٦).

(١٤) ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد: مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي (بيروت: دار النهار، ١٩٧٠)، ص ٢٤٤.

(١٥) رابطة الاجتماعيين، الكويت: والمجتمع المدني: مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الرابع والعشرين لرابطة الاجتماعيين: الكويت، ٢-١٦ مارس ١٩٩٧م (الكويت: الرابطة، [١٩٩٧])، ص ٢٦-٢٩ و ١١٠-١٢٤.

(١٦) إبراهيم، «التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي»، ص ٦٩.

رابعاً: واقع الكيانات الاجتماعية الصغرى ومشروعيتها

تعايش في مجتمعاتنا العربية بنى اجتماعية متنوعة تمثل كل منها مرحلة تاريخية من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية. فهناك البنى الاجتماعية العشائرية والقبلية والطائفية والدينية التي تعيش جنباً إلى جنب في قلب الدولة القطرية وعلى حسابها. وتستقطب كل بنية من هذه مشاعر الولاء الاجتماعي، وفقاً لدرجة أهميتها وحضورها في دائرة الحياة الاجتماعية. وتجد هذه الرؤية مشروعيتها عند هشام شرابي الذي لا ينفك يؤكد في كل مناسبة الخصائص الأبوية البطركية للمجتمع العربي الذي يتسم ببنية داخلية لا تزال تقوم على علاقات القرابة والعشيرة والفئة الدينية والإثنية^(١٧). ويرر بعض الكتاب العرب حضور هذه الصيغ الاجتماعية الضيقة في المجتمع العربي، ولا سيما ظاهرة الحضور الكبير للقبيلة في الحياة الاجتماعية العربية، بأن المنطقة العربية تتميز من غيرها من مناطق العالم بكونها أعظم امتداد صحراوي على وجه الكرة الأرضية، وهذا معناه أنها أكبر منبع للبداءة في العالم^(١٨). ومع تحفظنا الشديد حول هذا الرأي إلا أنه لا يمكن لنا أن ننكر دور البيئة في تشكل وتحديد صيغ الوجود الاجتماعي، مع أن استمرار القبيلة ووجودها قائمان في كثير من المناطق التي لا تحمل طابعاً صحراوياً في العالم.

إن المجتمع العربي يتكون حقيقة من عدد من الجماعات المتميزة والمختلفة الانتماء، ولا سيما جماعات القبيلة أو الطائفة. ولقد استطاعت هذه الجماعات المتميزة بشكل أو بآخر أن تحافظ على هوياتها الخاصة، متحاشية الانصهار في بوتقة واحدة داخل المجتمع^(١٩). وهذا يعني أن هذه البنى ما زالت تعاني التصلب والجمود الذي يقهر إمكانات تشكل المجتمع في صورة عصرية وحضارية.

وهذا التصلب والجمود في التكوينات الاجتماعية القائمة في المجتمعات العربية الذي يشل حركتها ويستلب قدرتها على التطور في نسق حضاري يخضع لتحليل جورج قرم في مقالته «جيوبولتيكا الأقليات في المشرق العربي»، حيث يصل إلى التأكيد على أهمية التنوع الاجتماعي في المجتمعات العربية، وهو بالتالي يرى «أن المجتمع العصري يتألف من شرائح وفئات مختلفة ترتبط في منظومة حضرية معقدة وفاعلة

(١٧) هشام شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)، ص ١٤٠.

(١٨) نقلاً عن: الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ص ٨١.

(١٩) انظر تعقيب محمود حداد على بحث: إبراهيم، «التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي».

ص ٤٩.

من المصالح والأهداف والالتزامات والمسؤوليات التي تتباين درجات انسجامها وتناقضها^(٢٠). ولكن تحقيق الانسجام والتكامل بين هذه الأنساق الاجتماعية المختلفة مرهون وإلى حد كبير بمدى النقلة الحضارية للمجتمعات المعنية. وهذا يعني أن التعدد في المجتمعات الشمولية غير الديمقراطية يتبلور في صيغة تراجيدية (مأساوية) تتمثل في التعصب والصراع. أما التعددية في المجتمعات الديمقراطية فهي معادلة مهمة في تحضر هذه المجتمعات وفي تحقيق نهضتها الحضارية، وهذا يعني أن الديمقراطية هي «إسمنت» الوحدة الوطنية وحصنها الحصين.

وفي هذا السياق يبين أحمد شكر الصبيحي في دراسة مهمة أجراها حديثاً حول مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي أن البنية الاجتماعية العربية تقوم على أساس علاقات القرابة والدم حيث يقول «إن العلاقات المسيطرة هي علاقات القرابة والأهل والمحلة والمذهب والطائفة والعشيرة (...)». إنها علاقات طبيعية، عضوية جمعية، قسرية، علاقات مرتكزة على روابط الدم^(٢١).

إن حضور الولاءات الاجتماعية الضيقة (طائفية وعشائرية وقبلية) لا يأتي اعتباطاً بل يعبر عن وضعية تاريخية مشروعة، حيث تلبي هذه البنى وظائف اجتماعية وسياسية مهمة تتمثل في تأمين الحماية والأمن والهوية لأفرادها، في ظل مجتمعات لم تتبلور فيها البنى السياسية الاجتماعية المعاصرة على نحو متكامل، ولا سيما بنية الدولة العصرية أو الأمة.

وتأسيساً على ذلك فإن الناس في المجتمعات الديمقراطية يتجاوزون حدود انتماءاتهم وعشائرتهم إلى بناء مجتمع الدولة الذي ينتمون إليه ويرفعون له مشاعر الولاء. وهذا يعني أن الديمقراطية تشكل ملح الوحدة الوطنية، ومنطلق العيش الحضاري المتكامل بين مختلف الكيانات الاجتماعية. وتجد هذه الرؤية صورتها الواضحة في تحليل قيس النوري الذي يؤكد دور الديمقراطية في مجتمع التعددية وقدرتها الكبيرة في تحقيق التواصل والتكامل بنوياً ووظيفياً. فالمجتمعات التي تتنوع تكويناتها الاجتماعية تقتضي ديمقراطية ناضجة يمكنها أن تعنى بالتعدد الثقافي وما يقترن به من تنوعات اجتماعية وفكرية. «وعلى هذا تصبح التعددية عامل تحفيز حضاري يدفع المجتمع إلى

(٢٠) جورج قرم، «جيوبوليتيكا الأقليات في المشرق العربي»، دراسات عربية، السنة ٣٠، العددان ١١ - ١٢ (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

(٢١) الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ص ٨١.

أمام ويسهم في رفد تقدمه ونمائه. لكن انتشار هذه الرؤية الحضارية والإنسانية المفتوحة للتعددية الثقافية والاجتماعية بين الناس يعتمد على صيرورتهم الثقافية والنفسية المطلوبة لتحريرهم من الأطر العشائرية المتعارضة مع التوجه الوطني غير المجزأ: فالتحدي الحقيقي الرئيس أمام الديمقراطية هو أن يصبح اختلاف (الأخر) مألوفاً ومقبولاً بعد أن ظل غريباً ومريباً^(٢٢).

وما يؤسف أن الدولة الحديثة في الوطن العربي لم تستطع أن تبدد هذه الانتماءات العشائرية أو أن تكمل بينها عبر نقلة ديمقراطية حقيقية، وبقيت هذه الدولة في كثير من بقاع الوطن العربي دولة عشائرية أو طائفية تستمد نسق وجودها من التكوينات الصغرى القائمة في المجتمع، وتعتمدها في الهيمنة على السلطة والمجتمع. على هذا الأساس يمكن القول بأن وجود البنى الطائفية والعشائرية يستند إلى غياب الديمقراطية بمختلف تجلياتها في المجتمعات العربية، فالديمقراطية يمكنها أن تؤسس لدولة عصرية تضمن لجميع أفرادها الحق في الوطن والمواطنة على حد سواء، وهذا بدوره يشكل المنطلق المنهجي لتغيب مختلف أشكال الولاءات الطائفية والعشائرية الضيقة في المجتمع.

وتأسيساً على ذلك يؤكد الباحثون غالباً أهمية الدور الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به الوحدات الاجتماعية الطائفية والقبلية في المجتمع العربي، ولا سيما في غياب الديمقراطية الحقيقية للأنظمة السياسية القائمة. ويلاحظ الباحثون أيضاً أن الولاء للطائفة والقبيلة يكون على أشده في بعض البلدان العربية التي تسودها الثقافة التقليدية. ويلاحظ بعضهم أن ولاء الأفراد للقبيلة قد يكون أشد من ولائهم للدولة، ولا سيما عندما تكون الدولة غير قادرة على ضمان حقوق الأفراد وتأمين حمايتهم.

يقول أحمد شكر الصبيحي: «لقد شكلت العشائرية والقبلية ولا تزال في عدد من الأقطار العربية، الوحدات الاجتماعية الجوهرية في الوطن العربي. وكان طابع الولاء السياسي لقرون وراثياً في القبيلة والقرية بتركيز السلطة في شيخ العشيرة أو رئيس القبيلة»^(٢٣). «إن الولاءات القبلية - العشائرية العائلية هي من أكثر الولاءات التقليدية رسوخاً وتأثيراً في مجمل الحياة العربية المعاصرة. ففي اليمن أصبحت القبيلة نظاماً

(٢٢) قيس النوري، «آفاق الديمقراطية والتركيب الثقافي العربي»، الفكر العربي، السنة ١٧، العددان ٨٥ - ٨٦ (صيف - خريف ١٩٩٦)، ص ٤١.
(٢٣) نقلاً عن: الصبيحي، المصدر نفسه، ص ٨١.

متكاملاً له قوانينه وتقاليده وله نظام انتخابي ونظام توزيع للأعمال بين فئاته، كما أن له نظاماً تعاونياً وتحديداً دقيقاً للحقوق والواجبات»^(٢٤).

إن ظهور الولاءات الطائفية والانتماءات الضيقة ليس بالقدر الذي لا يُرد، بل إن تشكل هذه الولاءات والنزعات يأتي انعكاساً وتجسيداً لشروط تاريخية سياسية واجتماعية واقتصادية. وبالتالي فإن إمكانية تغيير هذه الشروط تبقى قائمة لصالح ثقافة عربية أصيلة وشاملة^(٢٥). إن غالبية سكان الوطن العربي عرب مسلمون لكن الواقع الاجتماعي الراهن أحالهم إلى طوائف فتوزعوا إلى ملل ونحل وطوائف وقبائل يتعارض الولاء لها مع الولاء الديني والوطني ومع الولاء القومي^(٢٦).

خامساً: تراجع مشاعر الانتماء القومي والولاء للوطن

يراهن عدد كبير من المثقفين العرب على تصدع المشاعر القومية وتآكل حماسة الجماهير العربية المعهودة للقيم والطموحات القومية، وتبنى هذه الفرضية على خلفية الإخفاق الكبير الذي منيت به القوى السياسية القومية في الوطن العربي، وذلك بعد وصولها إلى السلطة منذ بداية النصف الثاني للقرن العشرين. فالأنظمة العربية القائمة التي رفعت الشعارات القومية، ووصلت إلى السلطة على عجالات الدفع القومي، وعلى خلاف ما هو مطلوب منها، عززت واقع التجزئة والقطرية بين البلدان العربية، وأخفقت في مختلف مجالات النشاط السياسي القومي والاجتماعي والإنساني^(٢٧). وكان لذلك وقع مأساوي في نفوس الجماهير العربية التي بدأت تبحث عن قوى سياسية جديدة يمكنها أن تكون أكثر صدقية في النضال من أجل تحقيق الطموحات الاجتماعية والقومية، وبدأت تتوجس خيفة من دعاة الفكر القومي العربي ومن قواه السياسية القائمة على سدة الحكم، أو هذه التي تناضل من أجل الحقيقة القومية.

ويضاف إلى هذا القهر القومي ثقل الأحداث الدامية التي تمثلت بالهزيمة العربية الشاملة بدءاً من الانفصال المأساة بين مصر وسوريا عام ١٩٦١ وفي الحرب

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٢٥) حامد خليل، «مستقبل العلاقات الثقافية والاجتماعية العربية - العربية»، شؤون عربية، العدد ٩٣ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ٦٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٢٧) انظر: علي أسعد وطفة، «السياسات التربوية في الوطن العربي: شعارات قومية وممارسات قطرية»، الفكر العربي، السنة ١٨، العدد ٩٠ (خريف ١٩٩٧).

العراقية - الإيرانية، وفي مأساة الغزو العراقي للكويت، وفي تخاذل الأنظمة العربية إزاء القضايا القومية والوطنية على مختلف الصعد والأزمات. وإزاء هذه الحقائق بدأ كثيرون من المفكرين والكتاب يؤكدون تراجع المشاعر القومية الكبير عند الناشئة العربية التي عاشت في أجواء النزعات الإقليمية الضيقة ورضعت حليب الإحساس القطري والمشاعر والولاءات الضيقة المحدودة^(٢٨). لقد أدت هذه التحولات والانتكاسات إلى اهتزاز مشاعر الانتماء القومية والوطنية، وجاءت لتبدد كثيراً من أحلام الانتماء العربي في ظل تنامي النزعات الكيانية القطرية الصغرى، ولا سيما في جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية.

لقد شكلت التحولات السياسية والاجتماعية منطلق التحولات القيمية والاجتماعية الحادثة، فالتغير الاجتماعي، وفقاً لأبسط القوانين الاجتماعية، ينعكس في صورة تغيرات قيمية تتناسب مع طبيعة ومستوى ومنطق التغيرات الحاصلة. وإذا كانت المنطقة العربية شهدت وتشهد تحولات سياسية واجتماعية عميقة، كما بيّنا سابقاً، فإن السؤال السوسيولوجي الذي يُطرح هو كيف تنعكس هذه التغيرات في منظومة القيم السياسية والاجتماعية السائدة؟ والسؤال الأهم هل بدأت هذه المشاعر القومية تتلاشى وتبتدد تحت صدمة المعاناة الوجودية للشعوب العربية؟

يصف خلدون النقيب هذه التحولات ويحلل مضامينها السوسيولوجية في دراسة له حول الثورة الصامتة حيث يقول: «إن الجيل الذي يعيش في ظل هذه الثورة الصامتة (التغيرات القيمية في المجتمع) يخضع إلى تأثيرات متناقضة، فهذا الجيل يملك مهارات أفضل للتعامل مع السياسة والقضايا العامة، ولكنه جيل تشكل وعيه وتلونه وسائل الإعلام أو الميديا^(٢٩). هذا الجيل هو جيل الأبطال الإلكترونيين وسلاحف «النينجا» ومدرسة المشاغبين، وهذا الجيل أحسن تعليماً وأوسع أفقاً، ولكنه فقد الثقة بالدولة - القومية المبنية على فكرة الأمة ذات الخصائص المشتركة، ولذلك فهو يوظف تعليمه في إذكاء النعرات القبلية والطائفية - تلك هي الجماعات التي يحس في كنفها بالأمان بعلاقاتها الوشائية (من حيث إن الوشيجة هي صلة الرحم العميقة الجذور

(٢٨) أحمد برقاي، «المشروع القومي وإشكالية الدولة القطرية»، إبداع، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٧-١٥.

(٢٩) خلدون حسن النقيب، المشكل التربوي والثورة الصامتة: دراسة في سوسيولوجيا الثقافة، سلسلة الدراسات العلمية الموسمية المتخصصة؛ ١٩ (الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٥.

في اللاوعي الجمعي^(٣٠). ومن المظاهر المتناقضة الالفة للنظر هذه الاستكانة إلى العلاقات الوشائجية والتبعية لشيخ القبيلة (...) في الوقت الذي تملك هذا الجيل نزعة التحدي للنخبة المهيمنة والحاكمة، والتمرد يأخذ شكل التطرف الديني أو الرقص في الديسكو، والغضب من اختلاس المال العام مع معرفة أن الاختلاس هو الطريقة الوحيدة للثروة بسرعة بدون جهد أو تعب^(٣١).

وفي المستوى الاجتماعي بدأت الشعوب العربية تعاني، إضافة إلى اغترابها القومي، اندفاعات تحديات اجتماعية تتعلق بالفقر والبطالة والجريمة والإرهاب والأمية والتصحّر وقهر المرأة وغياب الديمقراطية وانخفاض مستوى الحياة الاجتماعية. وشهدت هذه الشعوب انحساراً كبيراً في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

لقد بدا واضحاً جداً، وذلك في العقد الأخير من الزمن، وعبر تجارب سقوط الدول الاشتراكية أن القيم السياسية ذات الطابع الرسمي والأيدولوجي، قد انهارت بين عشية وضحاها، وتبين أن بعض القيم المضمرة استطاعت أن تنفلت من عقالها، وأن تظهر بقوة لتشكل منطلق السلوك والفعل السياسي والاجتماعي، في كثرة كاثرة من الدول الاشتراكية سابقاً. ففي الاتحاد السوفياتي، وعلى حين غرة، هزمت القيم السياسية والاجتماعية التي كانت تحتل مكان الصدارة في سلم القيم: الاشتراكية، الأممية، الحزبية العمالية وسقطت. وتبين لاحقاً نهوض القيم القومية المناهضة للأممية، والعرقية المناهضة للبعد الإنساني، والليبرالية والاقتصاد الحر بديلاً من مفهوم الاشتراكية. وهذه القيم كانت كامنة في عمق اللا شعور الاجتماعي، فبدأت الحروب ذات الطابع الإقليمي والطائفي والقومي لتتبدد أسطورة الوجود الاشتراكي في العالم. فالقيم تضرب جذورها عميقاً في الثقافة وليس من السهل دائماً تبديد القيم والقناعات القديمة وغرس القيم الجديدة. فالعقل ينطوي على قناعات وقيم، وإن بناء القناعات القيمة عملية ثقافية اجتماعية شاقة وبعيدة المدى. فهناك قيم كامنة قد تتجاوز في بعض جوانبها حدود ما هو قائم وسائد، وقد يرتد بعضها إلى مواقع السلبية والجمود والقصور. وليس للقيم السلبية أن تكون فاعلة دائماً ولكنها قد تنتهز فرصة الخلل الاجتماعي لتطرح نفسها بقوة، وعندها تبدأ الكارثة الاجتماعية ويحيق الخطر بالحياة الاجتماعية في أجمل جوانبها وأرقى تجلياتها. لقد لاحظ إميل دوركهايم إبان التغيرات الكبرى، ولا سيما انتقال المجتمعات الأوروبية من مرحلة الإنتاج الزراعي إلى مرحلة التصنيع وجود

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٥.

مجتمعات أطلق عليها اصطلاح (Anomie) أي مجتمعات من غير قيم. وقد لاحظ أيضاً أن أحد أنواع الانتحار ينتشر في المجتمعات التي تمر بمرحلة تتغير فيها القيم فيصبح الأفراد موزعين بين نوعين مختلفين من القيم، مما يؤدي ببعضهم إلى حالة لا يتمسكون فيها بأي نوع من القيم^(٣٢). وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما طرحه صادق جلال العظم حول الأهمية الصارخة لسلم الأولويات وذلك حين يقارن بين هزيمة العرب عام ١٩٦٧ وهزيمة الروس على يد اليابانيين عام ١٩٠٥، حيث يصل إلى نتيجة مفادها أن الهزيمة بالنسبة للطرفين كانت نتاجاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتراثية الفردية في المجتمعات المذكورة. وهو في هذا الصدد يبرز السلم القيمي وسلم التفضيلات القيمة السياسية. ويوجه العظم النقد لسلم القيم الضيق الذي يُعطي من شأن الولاءات الصغرى على حساب الولاءات القومية^(٣٣).

وقد تجلت هذه الحقيقة أيضاً، حقيقة تنامي الولاءات الصغرى (قبلية، طائفية، عشائرية)، في عدد من الدراسات العربية، حيث تجدر الإشارة إلى دراسة أحمد جمال ظاهر حول: «اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني». وهي دراسة ميدانية أجريت على عينة واسعة من طلبة مدارس منطقة شمال الأردن، وهدفت إلى دراسة منظومة القيم الاجتماعية والسياسية التي تركزها اتجاهات التنشئة الاجتماعية. بينت هذه الدراسة أن القيم السائدة هي: الولاء للعائلة أولاً، ثم للدين ثانياً، فالقومية في المرتبة الثالثة، وتأتي الدولة في المرتبة الرابعة. وقد أجمع أفراد العينة على أن الأمة العربية تشكل أمة واحدة بسبب اللغة العربية، وقد أجمع أفراد العينة تقريباً على تفضيل العائلة على الأرض، وإن فقدان الأرض خير من فقدان أحد أعضاء الجسد، ولكنهم يفضلون فقدان الوالدين على فقدان الأرض^(٣٤).

ويقتضي الموقف العلمي في هذا السياق أن يشار إلى الدراسة المهمة لنزار إبراهيم بعنوان: «البنى الاعتقادية في الذهنية الشبابية العربية المثقفة» حيث تناول الباحث عينة واسعة من الشباب العربي. هدفت دراسته إلى تقصي مضامين واتجاهات العقلية السائدة عند الشباب. وقد بينت الدراسة أولوية الانتماء الضيق عند الشباب العربي، حيث

(٣٢) مصطفى عمر التير، «المشكلات الاجتماعية: تحديد إطار عام»، الفكر العربي، السنة ٣، العدد ١٩ (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٨١)، ص ٢١.

(٣٣) صادق جلال العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨).

(٣٤) أحمد جمال ظاهر، «اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن»، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٤، العدد ٣ (خريف ١٩٨٦)، ص ٤٣ - ٧٢.

أخذت الانتماءات إلى العائلة والقبيلة أهمية أولوية على الانتماء الوطني أو القومي^(٣٥). في دراسة مهمة حول: «الاغتراب بين الطلبة الجامعيين القطريين والبحرينيين واليمنيين» عام ١٩٨٦ على خمس عينات واسعة من الطلبة المسجلين بجامعة قطر من مختلف الجنسيات العربية، تبين الباحثة جهينة العيسى أن ٥٦ بالمئة من الطلبة الذكور يشعرون بأزمة الانتماء القيمي، وأنهم غير قادرين على التكيف مع القيم الاجتماعية السائدة، وأن ٥٧ بالمئة يشعرون بأنهم لا يملكون طاقة توجيه الذات، وأن قوى خارجية تسيطر على وجودهم وقواهم^(٣٦).

ومن الدراسات المهمة في تونس أيضاً تبرز دراسة عبد اللطيف الحناشي^(٣٧) التي أجريت على عينة بلغت ٨٠ عاملاً من أصل مجتمع من ٩٠٠ عامل. واعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية، وأجريت في الفترة الزمنية التي تمتد من شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٨ حتى أيار/مايو ١٩٨٩ في تونس، وهدفت إلى استطلاع مواقف العمال من الوحدة العربية. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن العمال ينظرون إلى الوحدة بوصفها ضرورية، ولكنهم يختلفون حول مبرراتها، حيث يرى ١٢، ٣٤ بالمئة أن التحديات الخارجية المتمثلة في الكيان الصهيوني والإمبريالية هي العامل الأساسي للمطلب الوحدوي: ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، واحتلال الجنوب اللبناني عام ١٩٧٨، واحتلال العاصمة بيروت عام ١٩٨٢، وضرب مقر قيادة التحرير الفلسطينية بتونس عام ١٩٨٥. وهذه العمليات كانت نتاجاً للتحالف مع القوى الإمبريالية العالمية. ويعتقد ٥٩، ٢٥ بالمئة من أفراد العينة أن مبررات الوحدة تعود لأسباب تتعلق بالتحديات الداخلية، مثل التخلف الاقتصادي والتبعية والمديونية والبطالة، بالإضافة إلى بروز المشاكل الطائفية والأقليات في بعض الأقطار العربية. ويرى ٣، ٢٠ بالمئة أن دواعي الوحدة تكون لأسباب تاريخية. هذا وقد أعلنت أكثرية أفراد العينة أن الوحدة تعمل على حماية الأمن القومي ومجابهة الصهيونية والإمبريالية وتأمين القوة الاقتصادية. ومن أهم القضايا التي درست هي حول ماهية الوحدة، حيث أعطى ٥٨، ٧٥ بالمئة للوحدة طابعاً إسلامياً عربياً، بينما يرى ٢٥، ٢١ بالمئة أن الوحدة

(٣٥) نزار إبراهيم، «البنى الاعتقادية في الذهنية الشبابية العربية المثقفة»، الوحدة، السنة ٤، العدد ٣٩ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٨٨-١٠٣.

(٣٦) جهينة العيسى، «الاغتراب بين الطلبة الجامعيين القطريين والبحرينيين واليمنيين»، حولية كلية الإنسانية والعلوم الاجتماعية (جامعة قطر) (١٩٨٨)، ص ٧٧-١٠٤.

(٣٧) عبد اللطيف الحناشي، «موقف الأوساط العالية في تونس من الوحدة مثال: عمال الصناعات الكيميائية المغربية بقباس (ICM)»، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ٤٣-٦٦.

يجب أن تكون على أساس علماني، في حين اعتبر ١٥ بالمئة أن لا هوية للوحدة غير الإسلام، وقد أعلن ٥ بالمئة أن هوية الوحدة تقتصر على فكرة العروبة بشكلها التقليدي.

وفي دراسة أجراها علي وطفة على عينة سورية يتبين أن التضامن العربي هو القيمة التي تصدرت منظومة القيم السياسية والاجتماعية عند الطلاب. وبالمقارنة مع قيمة الوحدة العربية نجد أن الأخيرة قد احتلت المرتبة الرابعة، وهذا يعني أن القيمة السياسية لمفهوم التضامن العربي تجد مكاناً لها أكثر أهمية من مفهوم الوحدة العربية، ويفسر هذا بأن الضغط الأيديولوجي الذي تمحور حول مفهوم التضامن استطاع أن ينحّي مفهوم الوحدة العربية عن أولويته وأهميته، وأن يستبدله بمفهوم التضامن العربي من حيث الأهمية والأولوية. وقد تبين أيضاً أن المضمون الاجتماعي للطموحات السياسية عند الشباب بدأ يأخذ أهمية خاصة تخالف منطق الأيديولوجيا الرسمية، التي تؤكد أولوية المطلب القومي. ويبدو بوضوح أن العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمضمون الاجتماعي للطموحات الشبابية بدأت تحتل مكاناً كبيراً وأهمية خاصة منافية لمنطق الخطاب الرسمي، وهذا يعني أن المضمون الاجتماعي للحقيقة السياسية أصبح أكثر أهمية من المضمون القومي^(٣٨).

سادساً: الأنظمة السياسية العربية

إزاء الانتماءات القبلية والطائفية

عملت الدولة القطرية في الوطن العربي، وبصورة مستمرة، في الخفاء حيناً وفي العلن أحياناً أخرى، على إحياء مختلف الولايات الطائفية والعشائرية في المجتمع، بدلاً من العمل على تغييبها واجتثاث أسباب وجودها. لقد عاشت أجيال متتالية من الناس مراحل تكوينها النفسي والعقلي في ظل هذه الممارسات السياسية الخطرة التي جعلت من الانتماءات الضيقة (الطائفية والعشائرية) منطلقات مشروعة للعمل السياسي والحركة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق أصبحت «الحياة الاجتماعية العربية متشعبة بقضايا التمييز العنصري واستبداد الأقوياء، واضطهاد الأقليات العرقية، وخرق المبادئ الإنسانية في المجتمع»^(٣٩).

(٣٨) علي أسعد وطفة، «الطموحات السياسية وأبعادها القومية والاجتماعية»، عالم الفكر، السنة ٢٩، العدد

٢ (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، ص ٢٠٦-٢٤٦.

(٣٩) أحمد الخطاب، الصفات التي يجب أن تتسم بها التربية للاستجابة لمتطلبات المجتمع خلال القرن الواحد

والعشرين (بيروت): مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، ١٩٨٩، ص ١٤-١٥ و ٣٨.

إن الضغط الطائفي غالباً ما يشكل إكراهاً عاصفاً يجتث مختلف محاولات التنمية الديمقراطية وعاصفة من نار تدمر المحاولات الإنسانية كلها وتحرق أحلام الناس في وطن ديمقراطي حرّ أصيل.

ويصف أحد المفكرين العرب هذه الوضعية بقوله: «تعاني المجتمعات العربية المعاصرة من هيمنة قوى سياسية واجتماعية وثقافية محددة تمارس دورها، وتحطم الروابط الاجتماعية بين الناس، وتعمل على إحياء كل ولّاءات الماضي ما قبل المجتمعية وانتماءاته كالطائفية والقبلية والعشائرية والإثنية... وغيرها بحيث يصبح الكل في حرب ضد الكل (...)» وتمعن في إفقار معظم أفراد الشعب، وتنقل ثرواتها إلى خارج الحدود وتمتنع عن توظيفها واستثمارها في مشاريع إنتاج عربية، الأمر الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى تأجيج الأحقاد بين العربي والعربي داخل القطر العربي الواحد أو بين الأقطار العربية، وبالتالي تهميش العامل المنتج للمشاعر القومية بين الناس»^(٤٠).

وتجد هذه الرؤية صداها عند أحد المفكرين العرب إذ يقول: «فالسلطة، في مجتمعاتنا العربية، لم توفق في خلق الاندماج الاجتماعي بين فئات المجتمع، بل كانت تساعد أحياناً في خلق العزلة والتعصب والتباعد بين الجماعات. والمأزق يتجسد في عدم قدرة السلطة على خلق نموذج وطني، يوحد بين الجماعات الفرعية، التي أصبحت تحقق أمناً للفرد الذي ينتمي إليها في ظل غياب أمن المجتمع والدولة، فأعضاء الجماعة الفرعية تمتاز بقوة روابطها وبدرجة عالية من الانغلاق، بحيث تقود إلى درجة عالية من النرجسية»^(٤١).

لقد أدرك الكتاب العرب بصورة دائمة النتائج التاريخية والاجتماعية لغياب الحياة الديمقراطية في الوطن العربي. وقد أعلنوا في غير مناسبة أن الانتماءات الضيقة العشائرية منها والطائفية هي نتاج لغياب الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وأدركوا أيضاً أن التعصب بكل صيغه وتجلياته نتاج واضح لوضعية شمولية ترهب الحياة الديمقراطية وتعلن الحرب الشاملة على مختلف الاتجاهات الديمقراطية القائمة والمحتملة في المجتمع. ويبدو هذا الموقف الفكري صريحاً في رأي الباحثة العربية منى مكرم عبيد التي تعلن بأن التعصب نتاج لفعل استبداد سياسي يتم في غياب الديمقراطية حيث

(٤٠) خليل، «مستقبل العلاقات الثقافية والاجتماعية العربية - العربية»، ص ٦٦.

(٤١) انظر تعقيب علي الطراح على بحث: إبراهيم، «التعصب والتحدّي الجديد للتربية في الوطن العربي»، ص ٥٤.

تقول: «إن أهم المشاكل التي تتجسم فيها إشكاليات الفكر العربي المعاصر مشاكل بنوية فكرية واجتماعية في مقدمتها:

١ - ظاهرة التطرف الديني والتعصب المذهبي الطائفي إلى درجة القتل والقتال.

٢ - مشكلة الأقليات في البلدان العربية التي فيها أقليات.

ومن أهم العوامل التي فعلت فعلها في انبعاث هاتين الظاهرتين هو غياب الديمقراطية، وأقول لأنه من دون الديمقراطية، ومن دون التعبير الديمقراطي الحر لا يمكن احتواء مشكلة التعصب الديني، ولا مشكلة الأقليات احتواءً سليماً وصحيحاً»^(٤٢).

إننا نجد هذه الصورة الواقعية في وثيقة أصدرها المعهد العربي للتخطيط يصف فيها الواقع التراجيدي للوطن العربي بأنه «وطن تحرق شعوبه إلى الوحدة، بينما تكرس أنظمتها التربوية والتعليمية الانفصال، وطن تشوق فيه شعوبه إلى الديمقراطية، ولكن أنظمتها تكرس كل قيم القهر والاستبداد. وهذه هي ملامح الصورة الثقافية للثقافة العربية التي تفيض بالتناقض وتمور بالقيم المتنافرة المتضاربة. فالثقافة العربية تشكل مسرحاً للفوضى القيمة وساحة للتناقضات بين القيم والمبادئ، بين الشعارات والإنجازات، بين التصرفات والممارسات»^(٤٣).

خاتمة

مع أهمية الدور التاريخي للتكوينات الاجتماعية الصغرى الطائفية والعشائرية والقبلية منها، ومع أهمية الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها في المجتمعات العربية التقليدية في ظل غياب الحياة الديمقراطية، فإن هذه التكوينات وما تفرضه من مشاعر انتماء وولاء تناهض حركة التطور الاجتماعي وتكبج جماح الحداثة بكل معانيها واتجاهاتها. فهذه التكوينات بما تنطوي عليه من قيم عقلية ومعايير للوجود والتفكير والممارسات تقاوم مختلف اتجاهات النهوض الحضاري والتكنولوجي، لأن القيم الطائفية والعشائرية والعائلية تصيب حركة النهوض الحضاري بمقتل، وتخلّ بكل

(٤٢) انظر مداخلة منى مكرم عبيد حول بحث: علي الدين هلال، «أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي»، (ندوة)، عالم الفكر، مج ٢٦، العددان ٣-٤ (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص ١٣٧.
(٤٣) تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين «الكارثة أو الأمل»: التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، ص ٣٧.

إمكانات النقلة الحضارية الممكنة، وتشكل عامل هدم للتماسك الاجتماعي الممكن في المجتمعات العربية.

وخير ما نختم به هذه الفقرة التي وردت في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر القومي - الإسلامي الثاني الذي عقد في بيروت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٧: «الثقافة العربية الإسلامية بكل قيمها ومقوماتها وتاريخها وتراثها وموروثها وكذلك ما في اللغة العربية من حمل معرفي وقيم متنوعة عبر التاريخ، وما لها من فريدة وأصالة وتميز، وما فيها من أصول، وما تعنيه وتستثيره في النفوس من قيم ومشاعر، هي بمجملها حدود الوطن الذي نتجذر في أرضه ونحافظ فيه على هويتنا، وننمي فيه، بوعي معرفي عصري، خصوصيتنا، ونمارس انطلاقاً من ذلك ثقافة مع الآخر باعتزاز وثقة وانفتاح، رافضين كل قطرية وإقليمية وطائفية تقزّمتنا أو تقسمنا أو تشوّه نظرتنا إلى مواقفنا (...) ونحن في هذا السياق لا نضع العروبة مقابل الإسلام ولا الإسلام مقابل العروبة فهما يتكاملان ولا ينفصلان، وننظر إلى كل تنازع في هذا الاتجاه على أنه تنازع ضار ومفتعل ومدمر ويخدم مخططات تعادي أمتنا وثقافتنا، ويرمي إلى فرض الضعف والتبعية علينا»^(٤٤). إن بناء مجتمع عربي معاصر يمتلك القدرة والافتداز مهمة مستحيلة إلا إذا استطاع الفكر العربي المعاصر أن يبلور صيغة انتماء جديدة عصرية قومية أو إقليمية قادرة على استيعاب الفئات الاجتماعية والطائفية والقبلية جميعها على امتداد وطننا الكبير.

(٤٤) «ميثاق للمثقفين العرب: برنامج عمل لمقاومة التطبيع»، الفكر السياسي، السنة ١، العدد ١ (شتاء ١٩٩٧)، ص ٢٢٦.